الهويات الفرعية ودورها في ترسيخ ثقافة التطرف والعنف
دراسة نظرية اجتماعية

أ.د. معاذ احمد حسن أ.د. جمعة ابراهيم حسين
جامعة الأنبار- كلية الآداب

المستخلص

يهدف هذا البحث النظري الى القاء الضوء على الهويات الفرعية بصورة عامة، واثارها على تفاقم ظاهرة العنف والتطرف في المجتمع العراقي، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وبعض المقاربات النظرية لفهم وتفسير هذه الاشكالية، كما يحاول هذا البحث أيضًا الاجابة على مجموعة من التساؤلات التي تمثل منطلق اساسي للوقوف على محركات وأبعاد التعصب الهوياتي والعنف على المجتمع، وكيف تفاقم العنف الهوياتي في المجتمع العراقي على مدى السنوات الماضية؟ وماهي آليات تعزيز هذا العنف؟ ومن هو المستفيد الأول من تفاقم هذه الظاهرة؟. وهنا لا بد من الإحاطة قدر الامكان بالعوامل النفسية والاجتماعية التي تغذي التعصب الهوياتي وانعكاساته على مسيرة النظام الاجتماعي . لذا تمثل هذه الدراسة أهمية جوهرية في ظل التفكك المجتمعي الذي شهده المجتمع العراقي خلال السنوات الماضية. ولاسيما في ظل تشظي الهوية الوطنية والاندفاع نحو التقوقع في الهويات الفرعية على حساب الامن والاستقرار المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الهويات الفرعية، العنف، التعصب، الأمن الهوياتي، العوامل، الابعاد.

Sub-identities and their role in consolidating the culture of extremism and violence, a social theoretical study

Prof.Dr. Muaath A. Hasan Prof.Dr. Juma'a I. Hussein
University of Anbar- College of Arts
art.maathhassan77@uoanbar.edu.iq

Abstract

The present theoretical research aims to shed light on the sub-identities in general, and its effects on the exacerbation of the phenomenon of violence and extremism in Iraqi society. To understand and explain this problem, a descriptive analytical approach and some theoretical approaches have been relied on. The research also tries to answer a set of inquiries that represent an essential start to find out the engines and dimensions of identity intolerance and violence on society,

including how did identity violence in Iraqi society exacerbate along the last years? What are the mechanisms to reinforce this violence? Who is the first beneficiary of the aggravation of this phenomenon? Here, it is necessary to recognize as much as possible the psychological and social factors that nourish the identity fanaticism and its reflections on the march of the social system. Therefore, this study represents an essential importance in the light of the societal disintegration that Iraqi society witnessed during the last years. Especially in light of the fragmentation of the national identity and the drive towards retirement in sub-identities at the expense of social security and stability

Keywords: **sub-identities, violence, intolerance, identity security, factors, dimensions**.

المقدمة

تفرض قضية الهويات الفرعية وما يتبلور في ظلها من اشكاليات كالعنف والفساد المالي وضعف مؤشرات التنمية والاستبعاد الاجتماعي ضد الهويات الاخرى قضية جوهرية في العلوم الاجتماعية ولاسيما في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع العراقي على وجه الخصوص، الذي بات بأمس الحاجة لتحقيق الأمن الهوياتي والحد من الانقسام الاجتماعي والسياسي من أجل مستقبل أكثر أمنا واستقرارا. وهنا يتطلب من المهتمين في البحث العلمي إعادة النظر في أدواتهم البحثية وتطويرها، وبناء أدوات جديدة على أساس يسمح بفهم وتحليل تلك القضية، وفي ضوء اطار منهجي مركب او على الاقل منهجية ذات تفسير من منظور الدراسات الوصفية التحليلية والبينية، وتكاملية عابرة للاختصاصات. حينها يمكن أن يسجل البحث العلمي في مجتمعاتنا خطوات أكثر تقدماً في فهم وتفسير مثل هكذا ظواهر، الى جانب ذلك سوف يساعد هذا على بناء أفق نظري تحليلي ومنهجي جديد للخروج بنتائج جديرة تعالج التخندق الهوياتي وترسيخ مفهوم الهوية الوطنية على مستوى البلد الواحد، كما يمكن ان يساعد في بناء هوية قوية يعتز بها ابنائنا في الحاضر و المستقبل . ولاسيما في ظل وجود بعض القوى وعلى المستويين الداخلي والخارجي و الهادفة نحو اللاتكامل، بل التشجيع على التشظي والتنافر وخلق محاصصات طائفية وجهوية وحزبية وعشائرية واجتماعية جديدة، إن هذه الإشكالية سوف تتفاقم في حال عدم توافر قوى اجتماعية –سياسية قادرة على التصدي لهذه الاشكالية بما في ذلك بناء مؤسسات قوية تعتمد ثقافة الانجاز بدلًا من ثقافة الولاءات الضيقة. لذا تستحضر هذه الورقة معطيات من التاريخ والواقع الاجتماعي

من أجل محاولة تفكيك الظاهرة للكشف عن مكوناتها ومتغيراتها وبيان اثرها وتجلياتها في المجتمع، والنهوض التنموي وتحقيق التكامل الهوياتي من أجل مستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا.

المبحث الاول: الاطار العام للبحث

اولاً- مشكلة البحث:

تشكل دراسة اشكالية الهويات الفرعية اهمية كبيرة في المجتمع العراقي ولاسيما في ظل تفاقم ثقافة العنف والاستبعاد الاجتماعي الناجمين عن التعصب الهوياتي. كما ان التغيرات التي شهدها مجتمعنا خلال السنوات الماضية لم تتمكن من ترسيخ وعي اجتماعي ذات انتماء وطني، بل أدى إلى ارتباك وظيفي وبنائي في الانتماء ساعد في تغذية العصبيات الفرعية على حساب الانتماء الوطني ، وهذا فسح المجال نحو تعزيز التعصب الهوياتي لبعض الجماعات من خلال التمسك بهويات فرعية متنوعة: قومية ودينية وطائفية ومذهبية وقبلية وعشائرية وحضرية وريفية ساعدت في هشاشة البنية الاجتماعية والوطنية للمجتمع. كما ان التنوع الهوياتي قد يشكل صراعا دمويا او اقتتاليا ، بل غالبا ما يكون عاملاً في غرس بذور العنف والتطرف ، لا سيما إذا ما وظف من قبل اطراف داخلية أو خارجية بهدف تحقيق مصالح سياسية أو دينية أو فكرية. ويمكن أن نستنتج أن العنف الهوياتي في العراق لم يأتِ من فراغ بل هناك العديد من المغذيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي اسهمت في تعزيز هذا النوع من العنف، ويزداد التعصب للهويات الفرعية كلما عجزت المؤسسات الرسمية عن تلبية المطالب والحقوق المجتمعية.

ثمة قضية جوهرية أن اشكالية الهوية تكمن عندما نتجاهل اختلافاتنا المتنوعة حينها نجد العالم على مفترق طرق وفجأة يصبح هذا العالم مجاميع بشرية تهدد بعضها الاخر، وقد ترى بعض هذه المجاميع ان التعصب لهويته الفرعية بات أمرًا ضروريا في تعزيز القوة والمنعة و الحمائية وتحقيق المكتسبات المادية والمعنوية على المستوى الآني والمستقبلي على حساب الهويات الاخرى.

ثانياً- أهمية البحث

إن أهمية هذا البحث تتلخص بأنه يمثل محاولة جادة لتشخيص قضية جوهرية وفاعلة في النسيج المجتمعي العراقي والوقوف على ابرز العوامل المغذية لظاهرة التعصب الهوياتي وعلاقته ببعض المتغيرات المجتمعية كتفاقم العنف والسلوك العدواني فضلا عن مظاهر

الفساد الاداري والمالي الذي نخر الجسد العراقي وأسهم في هشاشة وتخلف هذا المجتمع، كما يساعد هذا البحث في وضع خيارات وبدائل للحد من التعصب والتداخل الهوياتي من إجل تعزيز وتقوية الانتماء الوطني. وهنا ان الوقوف على المخاطر التي تهدد الهوية الوطنية تمثل نقطة انطلاق مهمة في النهوض بالواقع الاجتماعي العراقي من خلال وضع هذه النتائج امام صناع القرار وراسمي السياسات الاجتماعية لتحقيق التنمية والأمن الإنساني.

ثالثا- أهداف البحث

يهدف هذ البحث الى الوقوف على ابرز العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في تعزيز التعصب الهوياتي وتفاقم ظاهرة العنف ، كما يساعد في التعرف على بعض المتغيرات المجتمعية الناجمة عن هذا التعصب على حساب الهوية الوطنية والوقوف على اهم المحركات والمخاطر الناجمة عن اللامن الانساني وكيفية معالجة هذه المخاطر من أجل تحقيق الأمن الهوياتي وتحويل الهويات الفرعية عامل قوة وبناء للهوية الوطنية، كما يسهم هذا البحث في تشكيل رؤية اجتماعية واقعية بهدف بناء برامج علاجية ناجعة للتخلص من الآثار المدمرة لمستقبل التنمية البشرية والأمن الإنساني.

رابعاً- تساؤلات البحث

يحاول هذا البحث الوصفي التحليلي الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تمثل منطلق اساسي لفهم وتفسير اشكالية التعصب الهوياتي والتطرف والعنف وكما يأتي:-

١. ماذا نعني بالهويات الفرعية؟ ولماذا نهتم بدراسة مثل هكذا قضايا؟
٢. هل بالفعل هناك علاقة بين الهويات الفرعية وتفاقم ثقافة التطرف والعنف؟
٣. ماهي المحركات التي جعلت الهويات الفرعية بنية محورية في مختلف مفاصل الابنية الاجتماعية العراقية مقابل ضعف الهوية الوطنية؟
٤. ما هي الابعاد المجتمعية للتعصب الهوياتي المهددة لمسيرة النظام الاجتماعي؟
٥. من المستفيد من تعزيز تغذية هذه الظاهرة ؟
٦. ما هي خيارات التدخل للحد من ثقافة التعصب الهوياتي؟

لاشك أنها علامات استفهام كبيرة تفوق حجم هذا البحث، ولكن طرح التساؤلات لا يقل أهمية عن الإجابة عليها، انها استفهامات تبيّن الاشكال واللبس وربما تفتح الافق أمام أسئلة اخرى تخدم دراسة وتحليل ظواهر ذات علاقة بالظاهرة المدروسة ، من هنا تأتي اهمية

هذا البحث في مجتمع عاني ولا زال يعاني من اشكالية التخلف وتراجع مؤشرات التنمية البشرية. في بلد تميز على مدى تاريخه الطويل بثقافة التنوع واحتواء العديد من الثقافات على ارضه، لاشك ان مجتمعنا اليوم يعش ازمة ضغوط دولية و اقليمية و صراعاتها غير محدودة وتصفية حسابات على حساب الامن المجتمعي القومي والمحلي.

خامساً- فرضية البحث

ينطلق البحث الحالي من فرضية "أن تفاقم التطرف و العنف ينتج كلما تعمق احساسنا وتمسكنا بالهويات الفرعية على حساب الانتماءات الاخرى، حينها يصبح المجتمع اقرب الى الاضطراب واللاأمن الإنساني". لاشك أن إغفال حقيقة تعدد الانتماءات وحاجتنا للبقاء في دائرة الهوية الفرعية يجعل العالم الذي ننتمي إليه مبهمًا ومرتبكا وغامضا، وغالبا ما يدفعنا إلى نحو تعزيز مظاهر الكراهية والتعصب للآخر في ظل مفاهيم ضعف الوعي والإحساس اتجاه الاخرين.

المبحث الثاني: الهوية والعنف قراءة سوسيولوجية في المفاهيم

اعتمد هذا البحث النظري الوصفي التحليلي على بعض المفاهيم الاساسية ومنها مفهوم الهوية مع الاشارة الى الهويات الفرعية، ومفهوم العنف وتوضيح العنف الهوياتي والامن الهوياتي، ومفهوم التعصب، علما ان توضيح هذه المفاهيم يمثل قضية جوهرية في فهم و وتحليل وتفسير طبيعة الاشكالية التي هذف اليها هذا البحث.

اولاً – الهوية

يتركز سؤال الهوية على تأكيد مبادئ الوحدة مقابل التعدد والكثرة، والاستمرار، وفي مقابل التغير والتحول. وفي بعد اخر يشير سؤال الهوية الى الانتماء الجماعي في حالة الهوية الجمعية، وهذا يعزز الكمال والتماسك، من اجل الحفاظ على تراث الجماعة وثقافتها وذكرياتها وقيمها وتقوي الاستمرارية عبر الاجيال، ويتركز هذا المفهوم على ما اسماه بندكت اندرسون Anderson "بالجماعة المتخيّلة" ، وهنا تنحصر الهوية ببعد الانتماء ويصبح الانتماء شرطاً اساسيا لتحقيق الذات، وهنا تساعدنا الهوية حسب تعبير "دايفد ميللر" بالاجابة حول "من نحن، ومن اين جئنا، وما قمنا به" (بينيت،٢٠١٠، ٧٠١)[١]. لذا فالهوية هي بمثابة الرباط الرئيسي الذي يجمع ويوحد اناس هذه المجموعة، من خلال التفاعل الناشئ بين الفرد والمحيط

الاجتماعي بمؤسساته كالاسرة والطبقة والمجموعة الدينية والاثنية وغيرها من التشكيلات الاجتماعية الاخرى.

ويرى بعض الباحثين أن الهوية تمثل" مفهوم اشكالي ومعقد ومركب ويحتمل كثيراً من المعاني والتفسيرات، ومما زاد من تعقيده وغموضه هو أنه مفهوم شائع وعابر للاختصاصات والنظريات، وبذلك تعني هوية الفرد منظومة متكاملة ومترابطة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على خاصة الاحساس بالهوية والشعور بها كوحدة داخلية متناغمة تتمثل في الشعور بالاستمرارية والكلية والتمايز والديمومة، والهوية كما يقول "بيير تاب" . نظام من التصورات والمشاعر الذاتية حول الذات نفسها " (امين، ٢٠١٦، ص٢٨)[٢]. لذا فالهوية تمثل الانتماء والولاء لحضارة أو الى دين أو الى قبيلة أو الى عشيرة أو الى اسرة أو الى حزب أو أي مكانة اجتماعية معينة يمكن ان تكون ذات جذب للفرد او الجماعية وهي بمثابة المصدر الحمائي الذي يلجئ اليه الفرد وقد يكون هذا الانتماء أما مصالح مادية او معنوية وهو أمر طبيعي واجتماعي ما لم تتحول هذه التشكيلات ضد مصالح الامن الهوياتي.

أما فيما يتعلق بمفهوم "الهويات الفرعية" تشير بأنها ظاهرة طبيعة تتميز بها العديد من المجتمعات الانسانية، والمجتمع العراقي واحد من تلك المجتمعات الذي يوصف بالتنوع الديني والعرقي والطائفي والقبلي وغيرها من التنوعات الاخرى، فعلى سبيل المثال ان الهوية الفرعية ظاهرة طبيعية يولد فيها الافراد ويجدون فيها القرابة أو القرب النفسي والاجتماعي، ويؤكدون أن العضوية في شبكات القرابة أو غيرها من الجماعات تتيح للأفراد تقاسم بعض السمات الاجتماعية والتي تشمل اللغة والعادات والتقاليد والدين والمأكل واللباس وغيرها، بالإضافة الى ذلك يتشارك أعضاء المجموعة الواحدة أيضًا بعض السمات الذاتية بما في ذلك الدفئ النفسي المستمد من شعور الانتماء إلى المجموعة، ولذلك فأن الهوية الاثنية أو الهويات الفرعية الاخرى تعتبر بمثابة المتغير المستقل الاساسي وقد تقف وراء التمسك بالهوية مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقود في بعض الاحيان الى تعزيز ظاهرة التعصب وربما تنامي السخط والميول العنفية (شاعة، د.ت، ص١٨٠)[٣].

كما يمكن الاشارة الى مفهوم "الامن الهوياتي" وهنا ان الامن بشكل عام يعني "السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر" (حنان،٢٠١٨، ص١٥)[٤]. أما فيما يتعلق باصطلاح الأمن الهوياتي فنعني

به في هذا البحث تحصين الهوية الوطنية للمجتمع من التشظي والانقسام، ومن كل ما يهددها او يعرّضها للخطر، والأمن الهوياتي بمثابة النظام الاجتماعي الذي يشد أواصر المجتمع، وبتعبير آخر يمثل نظام مناعي من أجل صد كل عوامل التهديد سواء كانت داخلية أم خارجية (حنان، ٢٠١٨، ص٢٥)[٥] .

ويرى الكاتب والفيلسوف الهندي "امارتياصن" في كتابه " الهوية والعنف" الى نقاط جوهرية حول الامن الهوياتي إذ يرى أن التحريض على العنف يحدث من خلال فرض هويات مفردة انعزالية وعدوانية ، يناصرها ويؤيدها محترفون بارعون للارهاب، على أناس بسطاء وساذجين" (امارتيا صن، ٢٠٠٨، ص١٨)[٦]. فالتعصب الهوياتي ضد الهويات الاخرى عامل جوهري في تهديد الامن الهوياتي وتقويضه لحساب الهويات الفرعية والتي قد ينجم عنها مظاهر العنف والتطرف المهددة للامن الانساني.

ثانيا – العنف كمنظور هيكلي بنائي

تتعدد المنظورات التفسيرية لظاهرة العنف في المجتمعات البشرية بشكل عام وفي المجتمع العراقي على وجه الخصوص، وهنا يشير مفهوم العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكافية التي تصيب النسيج الاجتماعي وعلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية كافة ، لذلك يطلق عليه اسم "العنف الكلي " او البنائي، ويتخذ عدة اشكال منها غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة وغياب العدالة الاجتماعية ، وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم اشباع الحاجات الاساسية كالتعليم والصحة والماكل ...الخ، والتبعية على المستوى الخارجي. ويرى الباحث "ادورد عازار" ان وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي الى وجود الصراعات الاجتماعية الممتدة ، وهي صراعات تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات. ويطلق البعض على العنف الهيكلي اسم العنف الخفي وذلك لانه عنف كاف في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات، وفي ذلك تمييز له عن العنف الظاهر ، الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة (حافظ، ٢٠٠٨، ص٢٦٢)[٧]".

أن العنف الهوياتي في العراق لم يأتِ من فراغ بل هناك العديد من المغذيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أسهمت في تعزيز هذا النوع من العنف، ويزداد

التعصب للهويات الفرعية كلما عجزت المؤسسات الرسمية عن تلبية المطالب الاجتماعية والهوياتية.

ثالثاً- التعصب

إن مفهوم التعصب يرجع الى العصبية، ومعناها أن يدعو الرجل لنصرة عصبيته والتعصب لصالحهم ظالمين كانوا ام مظلومين. وهو بمثابة الحكم "المسبق" بمعنى التحيز ، وهذا التعصب سواءاً كان تعصباً دينياً أم عرقياً أم فكرياً أم قبلياً . وحسب قاموس لاروس الفرنسي "هو تبني رأي او موقف بحماس عمياء ومشاعر جارفة، من دون اعتبار للدلائل الفعلية أو دون اخذ الوقت الكافي والعناية اللازمة للحكم على الموقف بإنصاف وقد يعرف بانه الحكم السلبي تجاه افراد ينتمون الى مجموعة اجتماعية معينة ، إذ ينحو الافراد المتعصبون الى التحريف والتشويه وإساءة التفسير بل وتجاهل الوقائع التي تتعارض مع آرائهم المحددة سلفاً، وقد يرى الشخص المتعصب ان الاشخاص الذين ينتمون الى عرق أو دين أو طائفة تختلف عن جماعته في مستوى أدنى منه أو ذات نظرة تتميز بالانتقاص او الدونية، وتشير الدراسات أن الاشخاص المتعصبين غالبا ما تتكون لديهم احكام مسبقة للآخر، كما يعبر عن عصبيته بالعداوة للفئات المختلفين عنه (عماد، ٢٠١٧، ص٢٢٩)[٨]".

والتعصب غالبا ما يقود الى خضوع الفرد لسلطة الجماعة التي ينتمي اليها وإلى استلاب وعيه الفردي ، ويعمل على توليد ميل خفي إلى اقصاء الاخر، ورؤية العالم في إطار جامد وتسلطي ويمهد للقبول باستخدام العنف في التعامل معه، كما يتميز المتعصب بالجمود العقائدي أو الانغلاق الفكري، وان بناء التعصب الهوياتي يرتكز على عمليات ذهنية ونفسية ذات ترابط علائقي كالتمركز حول مرجعية احادية منغلقة، مع رفضها الشديد للاخر، كما يتميز المتعصب بوهم امتلاك الحقائق والمكابرة حتى ان انعدمت الادلة مع بروز ثقافة التسلط ونفي الاخرين (عماد، ٢٠١٧، ٢٣٠)[٩].

وقد وجد التعصب والتطرف كظاهرة في الواقع عند كل الشعوب وموروس بأشكال مختلفة من قبل أفراد وجماعات على اختلاف اجناسها، ولا يقتصر التعصب على جانب دون الاخر، فهو يرتبط بالعديد من جوانب المجتمع سواء على المستوى الديني أو العرقي أو السياسي أو القبلي أو الحزبي (عماد، ٢٠١٧، ٢٢٩)[١٠]. في هذا السياق فأن المجتمع العراقي من المجتمعات الذي تميز بتعدد الهويات الفرعية.

المبحث الثالث: التعصب الهوياتي والعنف: مقاربات نظرية تفسيرية

نحاول من خلال هذا المحور اعتماد بعض المقاربات الاجتماعية والنفسية لفهم وتفسير ظاهرة التعصب الهوياتي وعلاقته بمظاهر العنف والتطرف التي تتعرض لها المجتمعات بشكل عام، وخاصة ما شهده المجتمع العراقي خلال العقود الاخير من تداخل المرجعيات على حساب الهوية الوطنية وكيف تحول المجتمع إلى الهشاشة والتراجع في مسيرته الامنية والتنموية.

لقد اسهم علماء الاجتماع الغربيون في تفسيرات مختلفة لمسيرة الحياة الاجتماعية، فقد اشار كارل ماركس إلى قضية جوهرية في صناعة التاريخ من خلال موضوع الطبقة الاجتماعية والسيطرة على الآخر، وفي المقابل وجد دوركهايم أن الضمير الجمعي يفسر نوع من التعصب الهوياتي الذي دعت إليه بعض الجماعات البشرية وخاصة الجماعات التي تميزت بمعايير التضامن الاجتماعي واعتماد الأعراف والتقاليد كعنصر مهم في التماسك المجتمعي أو ما اطلق عليه الضمير الجمعي أو الميكانيكي عكس المجتمعات المدنية التي تميزت بالتماسك العضوي.

وهنا يمكن القول أن التعصب الهوياتي يتغذى سوسيولوجيا قبل أن يتغذى ايديولوجيا (عماد، ٢٠١٧، ٢١٨)[١١]. وهو تفسير ذات علاقة تفاعلية بالمحيط الاجتماعي للفرد، ويتم غرس هذا السلوك عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، الا ان هذا لا يعني ان التغذية الايديولوجية لا تؤثر بتغذية عملية التعصب والعنف وانما هي عامل مكمل حسب طبيعة العلاقة والمصالح المتبادلة .

وهنا نرى أن التفسير الدوركهايمي للضمير الجمعي خلال المراحل الفكرية الاولى يعتمد على التصورات والعواطف الشائعة بين الافراد الذين يكونون اغلبية المجتمع، ومن ثم فهو ناتج من التماثل بينهم ، وحسب تصور دوركهايم أن الضمير الجمعي بظواهره المختلفة يمارس ضغطاً قهرياً على الافراد يتعزز من خلاله نوع من التفاعل العقلي والعاطفي الذي يدفعهم نحو الخضوع والانصياع وهذا يبث روح الطاعة والرضوخ للجماعة. وفي هذه المرحلة يعتبر دوركهايم ان جميع نظم المجتمع "كالدين والاخلاق والاقتصاد " تمثل انساقاً اساسية في تكوين القيم والمثاليات وتتبلور لتصبح "العنصر المعياري " في تكوين الضمير الجمعي حسب

تعبيره، وهذا بمثابة الهوية الاجتماعية التي ترادف الانتماء الاجتماعي (عماد، ٢٠١٧، ص٤٤)[١٢].

إذن بحسب دوركهايم يرتبط البشر ارتباطا وثيقا بهويتهم الجماعية ، فعندما تكون هذه الاخيرة في خطر ، يبذل هؤلاء تضحيات كبيرة من اجل انشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية تحقق لهم الحماية والاستمرار في مسيرة الحياة الاجتماعية حتى وان تطلب ذلك استخدام مظاهر القوة والعنف.

الى جانب هذا وذاك فسر بعض الاجتماعيين والفلاسفة أمثال كارل ماركس وهوبز وميكافيلي وكارل شميت ان الحياة الاجتماعية هي نتيجة طبيعية للصراع الانساني من اجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وان السياسة الحقيقية لا توجد الا انطلاقا من تمثل للانسان ككائن خطير واشكالي، حيث لا يمكنه العيش في حالة حياد، لان الحياة الانسانية كلها صراع وكل انسان على حدة مصارع.

ويشير الباحث فانهنن الى قضية جوهرية فحواها أن التعصب وتفاقم العنف الهوياتي ينتج عن طبيعة الاختلافات في القيم والثقافة، وهذا الأمر يفاقم الصدام بينهم وقد تصل الى الحروب الاهلية وهو مؤشر يظهر على الامن المجتمعي الدولي والاقليمي والقومي، وفي المقابل يشير الى ان الدول التي تتميز بالتجانس الهوياتي هي مجتمعات اكثر امناً واستقراراً، ولاسيما ان المواطن ضمن هذه المجتمعات يشعر انه جزء من هؤلاء ولا داعي للتصادم والاقتتال (حنان، ٢٠١٨، ص٢٨)[١٣].

لذا فالطبيعة الاجتماعية للانسان تؤكد أن العنف موجود وعلى مستوى المجتمعات كافة، ولكن بشكل متباين، وقد اكد هذه المقولة واعترف بها اثنان من أعظم عقول القرن العشرين بقولهم "فقد كتب ألبرت أنشتاين Albert Einstein الى سيجموند فرويد Sigmund Freudعام ١٩٣٣ ، فقال: إن كل محاولة لإنهاء الحرب قد انتهت بفشل ذريع... فالانسان لديه في داخله شهوة للكراهية والتدمير، وقد وافق فرويد على ان الناس مثل الحيوانات فهم يحلون المشكلات باستخدام القوة، ولا يمكن ان يمنع ذلك من الحدوث سوى دولة عالمية في يدها كل القوة كان هذا هو رد فرويد. واضاف فرويد ان البشر لديهم نوعان من الغرائز: تلك التي تسعى للبقاء والوحدة... وتلك التي تسعى للتدمير والقتل ." (هنتغتون، ٢٠٠٩، ص٥٩)[١٤].

ويرى مجموعة من الباحثين امثال "غريتس وشيلز وولكر وكوتور" الذين يفترضون أن اساس غياب الأمن الهوياتي، ونشوء ما سمى بالمعضلة الامنية لمجتمع ما هو الصدام الذي تنتجه رغبة كل طرف في الانفصال والانقسام عن المجموعة الاثنية الاخرى الذي يتجلى في متلازمة انا ضدهم وهو احساس كل جماعة انها ضد الجماعة الاثنية الأخرى الذي يولد بالضرورة وعي الجماعات الاخرى بوجود حدود[١٥]. وفي السياق ذاته يشير الكاتب صاموئيل هنتغتون صاحب كتاب صدام الحضارات "ان اساس غياب الأمن المجتمعي ناتج عن تضارب القيم بين المجتمعات الاثنية" (حنان، ٢٠١٨، ص٢٧)[١٦].

ويؤكد صومائيل هنتغتون حول أزمة الهوية ويعتبرها ليس مقتصرة على مجتمع دون الآخر، بل هي صفة متفشية في عصرنا الحالي، والسؤال الجوهري الذي يتمحور حول هذه الازمة هو : من نكون؟ ففي الوقت الذي يبدأ الفرد والجماعات في البحث عن تصنيف لهم ومكان لهم في المجتمعات، يحدث الإشكال الخاص بأزمة الهوية وللأمن الهوياتي، الا ان ما يجب الاقرار به هو ان ازمة الهوية ليست صفة لصيقة بمجتمع دون الاخر وإنما بكل المجتمعات لكن بدرجات متفاوتة من مجتمع الى اخر (لورنس، ٢٠١٥، ٢١-٢٣)[١٧].

يذهب الانثربولوجي الامريكي ارجان ابادوراي "ان العولمة قد وضعت الامة كخطاب وتشكيل تاريخي حديث في امتحان صعب وادت بصورة مفارقة الى التخندق الهوياتي كردة فعل ضد الشمولية الثقافية، ان مظاهر هذا التخندق بات يهدد مسيرة الدولة من خلال تحول بعض الجماعات إلى بدائل عن الدولة، وهذا ما يفرز تفتتا الى انوية مرشحة لتنقسم على نفسها اكثر فاكثر ومع عجزها عن انتاج شرعية بديلة فهي تستعير دون وعي بلاغة الخطاب الذي تقاومه وتنتج استراتيجياته نفسها" (ادريس، ٢٠١٤، ٤٦)[١٨].

وهنا يمكن الاشارة الى بعض الآراء من الواقع العربي والتي ترى أن التعصب الهوياتي لم يتكون من فراغ بل هناك تأثير ماضوي أسهم في تعزيز هذا التعصب، وفي هذا السياق يرى حليم بركات ان ذلك يتكون من خلال الجماعات الوسطية وسيادة العلاقات القرابية والثقافات الفرعية، في حين يرى سعد الدين إبراهيم وزملائه أن التكوينات الاجتماعية المتداخلة أسهمت في ذلك، كما اعتمد هشام شرابي هيمنة الثقافة الأبوية وهي ثقافة تتغذى من السلطة القبلية، في حين ينطلق محمد عابد الجابري في تفسيره من منظور الانشطار العمودي واستمرار حضور القديم في الجديد ، ونجد عند محمد جابر الأنصاري اشارات واضحة الى البنى

العصبوية، ويذهب عبد الإله بلقزيز في تحليلاته نحو ثقافة المجتمع العصبوي (مصطفى، ٢٠١١، ص٨٣)[١٩]. كما ينظر علي حرب الى ذلك من خلال الاستبداد الثقافي والفكري واعتباره الاساس الذي يتيح الاستبداد السياسي، الامر الذي يضع الفرد في دائرة التسليم والطاعة (حجازي، ٢٠٠٦، ص١٠٧)[٢٠]. كل هذه الاراء تعطي صورة ان الافكار الماضوية أدت دورًا بارزًا في ترسيخ ثقافة التعصب الهوياتي وانتشار هويات فرعية متعدد باتت لها تأثير يفوق الهوية الوطنية.

لذا ان التداخل المرجعي تمثل عملية استبدال المرجعية المجتمعية للعراق الأم (العراق الطبيعي) الثابتة، بمرجعيات اجتماعية صغيرة أكثر قابلية على الحركة، وهي المرجعيات القبلية والطائفية والعرقية والجهوية والمناطقية التي تتجاوز المجتمع العراقي الكبير، وتحد من عملية نشوء وفاعلية وتكوين المجتمع المدني. وهذا يشكل ايضا عامل في تعزيز التعصب الهوياتي. (مصطفى، ٢٠١١، ص٧٧-٧٨)[٢١].

وهنا نستخلص ان تكريس ظاهرة الهويات الفرعية يضع الدولة ومؤسساتها في نفق مظلم يصعب الخروج منه وبالتالي يتحول هذا المجتمع اقرب إلى ثقافة العنف والنزاعات المسلحة وهذا يرسخ ثقافة الداروانية الاجتماعية التي تعمل وفق قانون البقاء للاقوى وتطهير العرقيات والجماعات الاضعف حينها يغرق النظام السياسي بمنطق المحسوبية والقرابة وتتحول السيطرة على الدولة الى استعمار واحتلال وهذا يعمق الفجوة بينها وبين المستبعدين والمضطهدين من الحقوق والحماية والخدمات. هذا ربما يكون الاقرب لحالة المجتمع العراقي وهو يعيش حالة التشظي وتراجع مؤشرات التنمية البشرية.

المبحث الرابع: التعصب الهوياتي : المحركات والابعاد المجتمعية

اولاً- التخلف الاجتماعي

يتميز المجتمع المتخلف بمظاهر التسلط وغياب الديمقراطية، وغالبا يصبح معرضاً إلى اللاتوازن الاجتماعي والخلل الوظيفي، وتغيب العدالة بين السيد والانسان المقهور، حتى يصل هذا الإنسان إلى مرحلة فقدان انسانيته وانعدام الاعتراف بها وبقيمتها، كما تنعدم علاقة التكافؤ لتقوم مكانها علاقة التشيؤ (حجازي، ٢٠٠٥، ص٣٩)[٢٢]. وفي هذا السياق يتحول هذا الانسان الى سلعة، وهذا يعني ان هناك علاقة بين التخلف الاجتماعي وقهر الانسان ، وهو بمثابة ترسيخ مظاهر التعصب ضد الاخر.

الى جانب هذا وذاك نجد أن قهر التقاليد العشائرية الجامدة هي جزء من عالم التخلف التي تشكل الفكر، وتقف عائقا امام العامل النقدي للظواهر والانظمة الخاطئة، فضلا عن القهر الذي تمارسه بعض التشكيلات في المدن، كل ذلك يخلق جواً من العنف يمارس في المجتمع (حجازي ، ٢٠٠٥، ص٨٢)[٢٣].

ومن هنا لا يمكن تحقيق الامن الهوياتي واحتواء الهويات الفرعية إلا من خلال الاهتمام بهذه الهويات على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وعلى العكس تماما من ذلك فان المجتمعات المتخلفة والتي لا تضع اعتبارا للفرد والجماعات، فانها تبقى المجتمعات الاكثر تعرضاً الى تهديد هويتها الوطنية، ولاسيما اذا ما وظفت بعض الهويات الفرعية لمصالحها الشخصية على حساب بعض الهويات الاخرى، وهذا يعكس بيئة تتميز بالعنف والانسلاخ الهوياتي على المستوى الوطني وتبقى الهويات الفرعية هي البارزة.

وفي هذا الصدد يقول الفيلسوف روسو"لن يكون الاقوى بالقوة الكافية لكي يكون السيد دائما، الا اذا حول القوة الى حق والطاعة الى واجب وهو ما يجب ان تعمل عليه الدول المتخلفة او الـ "نحن" للوصول الى ركب الدول المتقدمة الـ "هم" باعطاء كل جماعة حقوقها ومنه البناء الوطني الممهد للمواطنة والاستقرار المجتمعي (لورنس، ٢٠١٥، ص١١)[٢٤]".

لذا ان اشكالية المجتمع العراقي تكمن في الفهم الماضوي والافكار المتخلفة وهنا يشير سيار الجميل الى قضية في غاية الاهمية، علينا أن نتساءل عن كيفية رفع الكابوس التاريخي الذي جثم على إرادة العراقيين منذ قرابة خمسين سنة ولاسيما في الانتقال من هيمنة القومية العربية إلى هيمنة الوصاية الدينية، وإذا كانت القومية العربية قد خلقت شوفينية مدمرة في العراق، فإن الوصاية الدينية قد خلقت الاوبئة الطائفية والانقسامية والتي لم تزل تتواصل بثقافتها العجيبة ازاء الادارة الوطنية التي يعبر عنها من خلال الهوية والوعي (الجميل، ٢٠٠٧،ص١٥)[٢٥].

حيث يتألف الاخر من مكونات عصبية وقبلية متميزة بحركتها الشديدة ، ومع ذلك يحكمها منطق "انا واخي على ابن عمي ، وانا وابن عمي على الغريب" ثمة تراتيبة واضحة وحركية في العداوة ، ولكن الغريب المغاير هو القاسم المشترك"العدو "الثابت (عماد، ٢٠١٧، ص٢٢٦)[٢٦].

ثانياً- ضعف القانون والحكم الرشيد:

إن تفاقم النزاعات والتوترات في المجتمعات ذات التنوع العرقي والطائفي والديني تتجلى من خلال تراجع بعض مؤشرات التنمية البشرية، فكلما تفاقم الجهل وضعفت سلطة القانون كلما تفاقمت ظاهرة العنف الهوياتي، كما أن سوء الحكم والتنافس على السلطة وغياب العدالة في توزيع الثروات فضلا عن المكتسبات الاخرى كالتعين وتسلم المناصب كلها مؤشرات غالبا تكون ذات علاقة بالتعصب الهوياتي ينتج عنه استبعاد اجتماعي مما يعزز الكراهية، وقد ترسم هذه المؤشرات عنفاً وان كان مؤجلاً بمعنى يظهر في اوضاع الفوضى وضعف الامن. ومن نافلة القول أن العنف ضد بعض الجماعات ولاسيما من منظور التنوع العرقي والديني والطائفي غالبا ما يتباين من وقت الى اخر ومن مكان الى اخر، الا ان مستوياته تنخفض في المجتمعات التي يسود فيها حكم القانون، وهذا يصدق الافتراض القائل ان قوة القانون وسيادته واعتماد مؤشر العدالة يسهم بشكل كبير ان تدني مستويات العنف ويحقق الامن الهوياتي والتكامل المجتمعي، وعلى عكس ذلك ان غياب سلطة القانون، وشيوع سياسات تمييز على أسس أثنية او طائفية وتجاهل حقوق الانسان، غالبا سينتج أوضاع تتجلى من خلالها تهديد استدامة الامن وتفاقم ثقافة العنف (سلوم، ٢٠١٦، ص٢٩)[٢٧]. علما هناك امثلة كثيرة فيما يتعلق بغياب القانون منها سيطرت العصابات والمليشيات المسلحة على مستوى بغداد فضلاً عن عصابات داعش كلها أسهمت في تعزيز العنف على أساس الهوية وبالتالي هذه المؤشرات باتت تهدد الهوية الوطنية وتكريس الهويات الفرعية.

ثالثاً- غياب العدالة والاستبعاد الاجتماعي

تمثل قضية الاستبعاد الاجتماعي قضية جوهرية في تعزيز مظاهر العنف وعدم الاستقرار المجتمعي، كما تمثل عنصرًا اساسيًا في المعادلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وما يطفو على سطح الواقع الاجتماعي العراقي من تهميش واستبعاد للأفراد او الجماعات الذين ليس لهم تمثيل سياسي أو يفتقر للقوة على اساس الهوية الحزبية أو العشائرية أمثلة واضحة على ذلك، وهنا يمكن القول أن استبعاد الفرد واقصاءه يعزز الكراهية وقد يؤدي الى النزاع والعنف، ونأخذ مثال عن بعض الاقليات ومنها العراقيون من الاصول الافريقية الذين يعيشون في احزمة الفقر في الزبير في محافظة البصرة (سلوم، ٢٠١٦، ص٠)[٢٨].

فالاضطهاد والظلم دون وجود طرق شرعية وسلمية لاسترداد الحق ومنع الظلم يؤدي في أغلب الاحيان إلى أن يكون العنف هو المسلك الوحيد الباقي ، كما يصنع نفسية دائمة الاستعداد للصراع، فالظلم "مؤذن بخراب العمران" كما قال ابن خلدون (علي، ٢٠١٠، ص٦٣)[٢٩]. لذا فالشعور بالظلم والاضطهاد يجعل الفرد أكثر استعدادا للوقوع في دائرة العنف.

فالعنف من الناحية الاجتماعية يمثل عودة الانسان الى حالته البدائية الأولى، ويحدث غالبًا عندما لا تستجيب المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمصالح الانسان التي يراها حقوقا مشروعة له. وعندما لا يستطيع ان يغير عن ذاته واراءه وعقائده بالطريقة التي يراها صحيحة ،فالعنف بالدرجة الاولى صنيعة من صنائع المجتمع (علي، ٢٠١٠، ص٥٨)[٣٠].

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي "الان تورين" " من اعماق الهامش المقصي تنطلق الشرارات الاولى للسلوك الاحتجاجي" وهنا نتفق مع تورين ان الاقصاء والتهميش من المؤثرات القوية في تعزيز السلوك المتمرد لتحقيق هدف ما. وإن الأمر الجوهري الذي ينبغي الاعتراف به هو أن مظاهر التهميش والاقصاء الاجتماعي التي تمثلت بالفقر والبطالة وضعف المشاركة الاجتماعية وغيرها تعد من المظاهر الخطيرة التي باتت تهدد امن واستقرار المجتمع. وهذا قد يصنع اجيال تفتقر الى الانتماء والولاء للمجتمع وبالتالي تفاقم مظاهر التطرف والتمرد على امن المجتمع واستقراره.

لذا ما يشهده المجتمع العراقي اليوم من مظاهر كالفقر والبطالة وانخفاض مستوى الدخل وغيرها من المشكلات المجتمعية يمكن أن تمثل نتائج جوهرية إلى غياب العدالة والتمييز والاقصاء الاجتماعي، وهذه المظاهر غالبا ما تمثل عنفاً مؤجلاً غالبا ما يظهر في ظروف الازمات كما يهدد المجتمع في المستقبل علما كل هذه المظاهر تمثل تهديد مباشر للهوية الوطنية وعامل جوهر في تكريس الهويات الفرعية.

لذا فان العنف المؤجل هو نوع من العنف المتراكم داخل الاشخاص المستبعدين اجتماعياً والذين يشعرون به داخلهم ولا يخرجونه الا في وقت لاحق حين يخرج عن سيطرة الذات، لذا فان تراكم العنف في بعض الاحيان يؤدي الى انفجار مفاجئ ، كما أن العنف المؤجل نابع عن معاناة الشعور بالإحباط وتراكم الكراهية.

وتربط الكاتبة (ارندت) بين العنف والاستعباد وانه نمط من انماط العبودية ، وفي الوقت ذاته نتاج للفقر الاقتصادي وليس نتاجًا للأفكار السياسية ، اي ان ما يترتب على العنف هو حرية الفرد التي تستلزم القضاء على حرية الاخرين (عبدالرزاق، ص٣٦)[٣١].

وفي هذا الصدد ارتفعت بعض الاصوات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وكانت الرسالة "لا تتركوا احدا وراء الركب " وهي رسالة انسانية تثير الوعي بأهمية الجميع من اجل عالم اكثر امناً واستقراراً. الا ان هذه الرسالة ستبقى حبراً على ورق ما لم يتم الوفاء والالتزام بتلبية الحاجات التنموية وضمان حقوق الانسان على مبدأ العدالة والانصاف دون التفريط بحقوق أي جماعة مهما كان انتماءها. وحسب رؤية القادة التنمويين فأن اللامساواة والتمييز والظلم ستبقى تلاحق المجتمعات مادامت حقوق الانسان لم تستوفِ شروطها.

رابعاً- بناء الدولة الجديدة والأنقسام الهوياتي

لم تستطع الانظمة السياسية الحاكمة وعلى مدى الدورات السابقة واللاحقة بناء إنسان على أساس المواطنة الصالحة انما كانت العلاقة قائمة على اساس القوة والاستقواء والمصلحة والولاءات الفرعية من اجل استمرار هذا الحكم او ذاك، ان هذه المؤشرات خلقت لدى المواطن العراقي التذمر وعدم الخضوع لهذه الانظمة بمفهوم الولاء والانتماء الوطني الحقيقي بقدر ما كان الخضوع قائم على اساس الخوف والمصلحة والتظاهر على الطاعة والولاء وما يخفيه هو عكس ذلك تماماً. مما ترسخت لدى الكثير فكرة المصلحة الشخصية فيكون هذا الفرد ذات انتماءاً وولاءاً على اساس العلاقات المصلحية كما ساعد ذلك في قوة الانتماءات الفرعية مقابل تراجع الانتماء الوطني.

وقد رسخت هذه العلاقة وخاصة بعد الاحتلال الامريكي والبريطاني عام ٢٠٠٣، أقوال وأفكار قائمة على التعبوية الطائفية والعرقية، جسدتها ممارسات تأسيس مجلس الحكم، حيث مهدت الطريق لمسارات حولت الدولة بمؤسساتها كلها إلى تشكيلات تعبوية قائمة على أسس عرقية طائفية ومناطقية، ومعروف للجميع أن " الدولة التعبوية " هي اكبر خصم للديمقراطية وقد أثبتت جميع تجارب بناء الديمقراطية في الدول التي سبقتنا بان لا ديمقراطية من دون حرية المجتمع وعدالته كله، وحرية قواه الفاعلة كلها (مصطفى، ٢٠١١، ص٧٦)[٣٢].

وقد ذهب في هذا السياق العالم ابن خلدون بمقاربته حول الدولة إذ يرى أن استقرار الدولة يؤدي إلى الاستغناء عن العصبية ، ورأى أيضا ، على نحو متسق ، إن الأوطان

الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة (مصطفى، ٢٠١١، ص٩٩)[٣٣]. وهنا لابد من الإشارة أن التعددية في العراق ،عصبوية ومناطقية ، ذات أبعاد طائفية وعرقية ، تتداخل في أحيان كثيرة ، مما يترتب على الدستور مسؤولية تاريخية جسيمة تتمثل في جعل التعددية ذات مضمون حضاري ، متحرر من العداء والعنف ، تتفاعل لتشكل ملامح موحدة تجمع التنوع في مركب واحد من اجل مستقبل التنمية والامن الانساني.

ولا يختلف لدى المتابعين للشأن العراقي بان الاستناد الى البعد الطائفي والعرقي هو نتيجة طبيعية تبلورت من خلال تشكيل الحكومة بعد عام ٢٠٠٣م، ومما يزيد الامر خطورة في العراق هو انه لا يمكن استبعاد الفعاليات التقليدية من (الطائفية والعرقية) من عمليات بناء النظام السياسي فيه فعلى سبيل المثال تم تكوين مجلس الحكم الانتقالي في بداية الامر من خمسة وعشرين عضوا توزعت مقاعده بين الطوائف والقوميات فضم ثلاثة عشر من الشيعة وخمسة من السنة وخمسة من الاكراد وواحدا لكل من التركمان والمسيح (الشكراوي، ٢٠٠٦، ص١٦٥-١٦٦)[٣٤]. وهو تقسيم واضح على اساس المذهبية والعرقية وبالتالي اسهم هذا في بناء الدولة الجديد على نهج يتناغم لتحقيق المصالح وليس لبناء المجتمع وتقوية الانتماء الوطني. وقد ترتبت على هذه الاشكالية نتائج خطيرة وهو أن ضعف الدولة وهشاشتها في القانون والسيادة دفعت بالعديد من الافراد اللجوء الى الهويات الفرعية من أجل الحماية وتحقيق المصالح وهو مؤشر يرسخ مظاهر الانقسام وضعف الامن الهوياتي لحساب الهويات الفرعية.

وما شهده الواقع العراقي خلال السنوات الاخيرة يؤكد ان الاشكالية الهوياتية وتفاقم العنف نتيجة سلبية لإدارة الدولة ومؤسساتها في الانقسام وضعف القانون، وفي الغالب تكون مفتعلة بيد القوى السياسية وعلى المستويين الداخل والخارجي من اجل بث الفوضى واللاامن المجتمعي، وهذا النهج يسير مع تحقيق مصالح الاجندة واللاعبين الخارجيين، من خلال هذا الصدام لتمرير سياساتها وتصوراتها الاستراتيجية ، او قد يتم دعم بعض هذه الجماعات العرقية من خلال الجهات السياسية المسيطرة على ادارة الدولة لتحقيق مصالح خاصة. لذا أن المستفيد الرئيسي في ترسيخ مظاهر الانقسام الهوياتي وبث الفوضى والعنف هم الجهات المخطط وقد تتمثل هذه الجهات بدول كبرى باستخدام ادوات محلية واقليمية من إجل المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وهنا يمكن القول أنه كلما تم تسييس الهويات الفرعي لصالح دولة أو جماعة أو حزب أو غير ذلك كلما نجم عنه مخاطر تهدد الامن المجتمعي من خلال تفاقم العنف مما يؤدي الى اضطراب سياسي واجتماعي يهدد مسيرة البناء الاجتماعي، علما هذا التسيس هو جزء من مخطط غالبا ما يكون مفتعل لأغراض سياسية او اقتصادية او اجتماعية وكل ذلك يتم على حساب المصلحة العامة وزيادة المكاسب الشخصية.

وفي هذا الصدد يشير الباحث عبدالوهاب المسيري إلى قضية في غاية الاهمية وهي "عندما يدرك الناس ان الدولة تدار لمصالح شخصية على حساب المصلحة العامة حينها يصبح من الصعب التضحية والدفاع عنها، ويتحول الفرد الى شخص عاجز على تحقيق التكيف الاندماج الاجتماعي". وهذه اشكالية خطيرة يعاني منها غالبية الشعب العراقي وخاصة عند مقارنة واقعهم الصعب بما يملكه العراق من ثروات اقتصادية ومادية وهي مؤشرات تسهم في ترسيخ مظاهر تهدد امن واستقرار المجتمع.

خامساً- الاحزاب السياسية والفساد الاداري والمالي

لقد فسر الباحث برهان غليون طبيعة الاستخدامات الطائفية والعشائرية وما يجري في ظلها من انقسامات وانحرافات في مسيرة الانتقال السياسي في بعض المجتمعات العربية اذ يرى "ان الاستخدامات الطائفية والعشائرية تبقى محكومة بالدرجة الاولى بالسياسة ومنطق الصراعات على السلطة العامة والدولة"، كما ان "ليس للطائفية او العشائرية اجندة خاصة وانما هي تابعة لاجندة سياسية قد تكون داخلية او محلية لكن يمكن ان تكون وفي الغالب اليوم خارجية او مشتركة " (غليون، ٢٠١٤، ص٢٩)[٣٥].

وفي هذا السياق يذهب الدكتور الزعبي وخلدون النقيب إلى أن تفشي الفساد وغياب نموذج الحكم الصالح في العالم العربي يعود إلى الوضعية الخاصة للمجتمع العربي، والتي تتمثل في مجموعة من الظواهر المجتمعية لعل أهمها "الاقتصاد ألريعي" و "البناء القبلي-الطائفي". فالاقتصاد ألريعي والبناء القبلي -الطائفي يشكلان بيئة حاضنة للفساد. فالدولة العربية كانت ولا تزال تعتمد على هذين النوعين من الاقتصاد والبناء السياسي لتحقيق ديمومة الحكم والسيطرة على البناءات المؤسساتية العليا في الدولة، مما يتطلب تبني الدولة لسياسات اجتماعية-اقتصادية-سياسية تقوم على التنفيع والرشاوى والواسطة وغيرها من مظاهر الفساد الأخرى(الزعبي، والنقيب، ٢٠٠٤، ص٢٠-٢٣)[٣٦].

ويمكن تفسير ذلك من خلال قضية الانتخابات فالتصويت غالبا ما يتم على اساس الحزب او العشيرة او الطائفة وغيرها من التسميات وبالتالي ان هذا التصويت يتوقف في الغالب على المصلحة ليتفاقم في ظل ذلك استشراء الفساد الاداري والمالي ويصبح الشخص المنتخب لا يعمل على معيار الاداء والانجاز بقدر ما يعمل على اساس المصالح. ويبقى مجتمعنا على مفترق طرق عندما يصبح الفاسد هو المسؤول عن شأن هذا المجتمع. وهذه المظاهر من شأنها أن تكريس ثقافة العنف والكراهية حتى ولو بعد حين وهو ما اسميته "بالعنف المؤجل" هذا العنف يبقى كامن في نفوس هذه الجماعة او تلك التي تعرضت للاقصاء والتهميش فتنتظر الفرصة للحصول على حقوقها بأي طريقة كانت ويصبح العمل بقانون "الغاية تبرر الوسيلة" هذا بالفعل ما حصل اثناء انهيار السلطة بعد عام ٢٠٠٣.

إلى جانب هذا وذاك ويذهب برهان غليون أيضًا أن الصراع السياسي يستخدم الارث الطائفي لتحقيق اهداف سياسية ومن يستخدمونه ليس بالضرورة هم رجال الدين أو وجهاء الطائفة الحريصين على وجودها وعقائدها وتراثها، وانما هم دائما مجموعات من المغامرين السياسيين الذين لم يعد يربطهم شيء كبير بالطائفة ولا يسألون عن مصيرها، وانما يبحثون عن استخدامها والمتاجرة برصيدها الايجابي والسلبي لتحقيق مأربهم السياسية حتى لو أدى ذلك الى حرقها (غليون، ٢٠١٤، ص٣٠)[٣٧]. هذا بالفعل ما يحدث اليوم في المجتمع العراقي فالمصالح والمكتسبات مقدمة على سمعة الجماعة او الطائفة او المجتمع بشكل عام، وما وصل إليه مجتمعنا من مظاهر تخلف واهتزاز للبنية الاجتماعية هو نتيجة طبيعية لتشظي الهوية الوطنية وتعزيز التعصب الهوياتي وهو مؤشر خطير سيجعل التنمية البشرية على مفترق طرق ويبقى العراق وتشكيلاته الاجتماعية في عالم محفوف بالمخاطر.

ويترتب على ضعف الولاء والانتماء للهوية الوطنية العديد من الابعاد المجتمعية الخطيرة منها (رضيو، ٢٠١٤، ص٨)[٣٨]: شيوع الثقافة الطائفية والمذهبية بكل ابعادها واثارها داخل مؤسسات الدولة والمجتمع، وهيمنة الثقافة الاقليمية، وانحسار دائرة الشعور الوطني، تفاقم الشعور القبلي والعشائري على وجود كيان الدولة لدى غالبية المجتمع، انهيار المنظومة القيمية لدى الافراد وهيمنة الشعور بالقلق واليأس والغربة، ضعف الشعور الوطني تجاه مؤسسات الدولة وانهيار ثقة المواطن بها وضعف المسؤولية الاجتماعية، تفشي ظاهرة الرشوة والاختلاس وسرقة المال العام والتزوير في اغلب مؤسسات الدولة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات

١. ان التعصب الهوياتي له انعكاسات خطيرة على الاستقرار الداخلي والامني للدولة ويؤدي الى خلل في التماسك المجتمعي،

٢. يسهم بشكل او بأخر في تفاقم ثقافة العنف والتطرف ضد الاخر، وترسيخ ثقافة انقسامية تدعو نحو تحقيق المصالح على حساب المصلحة العامة للمجتمع.

٣. ينمي عقلية الانا ضد الاخر، ويقوي الهويات الفرعية و القانون الموازي في اضعاف هيبة الدولة وتراجع الدور المهني للمؤسسات الحكومية، وباتت المؤسسات التقليدية ذات تأثير فاعل و واضح في النظام الاجتماعي الرسمي.

٤. ان الاحداث التاريخية ذات تأثير كبير في ترسيخ الهويات الفرعية على حساب الانتماء الوطني، و تغذت ثقافة العنف والتطرف ايضاً من خلال ازمة الاستبعاد الاجتماعي وضعف مظاهر العدالة الاجتماعية بين مكونات المجتمع.

٥. ان للتدخلات الخارجية دور في ذلك .فضلا عن ضعف القانون مما دفع الى ان تصبح هذه الهويات دينية او حزبية او مذهبية او قبلية او ما يطلق عليها عليها (القانون الموازي) هي الكفة الراجحة في مسيرة النظام الاجتماعي مقابل الهوية الوطنية، وهذا افرز العديد من الابعاد المجتمعية منها ضعف منظومة القيم الاجتماعية وتفاقم ظاهرة الفساد الاداري والمالي وانتشار مظاهر الفقر والبطالة وهيمنة ثقافة الولاء بدلاص من ثقافة الانجاز والاداء كل هذه العوامل ساعدت في تهديد التنمية البشرية والامن الانساني.

ثانياً- التوصيات

يشير الاقتصادي والفيلسوف امارتياسن بقوله "ان تحقيق السلام العالمي في المجتمع المعاصر يكمن من خلال الاعتراف بتعددية الانتماءات وفي استخدام التفكير والمنطق باعتبارهما من الاسس المشتركة في العالم الكبير بدلا من جعلنا نزلاء في بيئة مغلقة وضيقة " (امارتيا صن، ٢٠٠٨، ص١٣)[٣٩]. ومن هذه المقاربة لا بد من الاشارة الى مجموعة من التوصيات للحد من التعصب الهوياتي والانفتاح على الاخرين من اجل تحقيق السلم المجتمعي ومنها:-

١.النهوض بواقع التربية والتعليم من خلال اعتماد اسس ومعايير علمية وعقلانية من خلال برامج تبدأ من المؤسسة الاسرية مرورا الى المدرسة ثم المؤسسات الاخرى، علما هذه البرامج تكون موجهة نحو شريحة الطفولة اولا ثم تستمر مرورا بالمراحل العمرية الاخرى لتعزيز ثقافة التسامح وقبول الاخر ونبذ ثقافة التطرف والتعصب وكل ما يدعو نحو الكراهية والاستغلال من اجل بناء مجتمعات معتدلة وشفافة .

٢.تحسين منظومة القيم الاجتماعية والاخلاقية من خلال ثورة على القيم السلبية التي تدعو الى التعصب الهوياتي وعلى المستوى الديني والقبلي...الخ لان القيم تمثل المحركات للسلوك الاجتماعي وتوجيهه نحو التعاون والتسامح وعمل الخير

٣.اشاعة ثقافة العفو والتسامح بدل ثقافة العنف والكراهية والعدوان ، عن طريق اصلاح منظومة مؤسسات الدولة والمجتمع وتوزيع الحقوق والواجبات بين المواطنين، والعمل على تعزيز قيم المواطنة من خلال دعم المواطن

٤.خلال ترسيخ وحدة الصف وخضوع الجميع الى سيادة القانون بعيداً عن المحاصصة الطائفية او العرقية او الجهوية من اجل ان يتسنى للإنسان العراقي العيش بهويته وانتماءاته المركبة ويندمج ضمن الهويات الاخرى

٥.المدخل التربوي والثقافي فالتعليم يمثل اهم الوسائل في سيادة وانتشار اتجاهات التسامح والمحبة في المجتمعات المتنوعة ، فاذا كانت الأفكار النمطية والمعتقدات الخاطئة التي تمثل جوهر التعصب فان التعرف على البرامج التعليمية الهادفة، وتشير العديد من الدراسات أن المجتمعات التي شهدت مظاهر تعصب ونزاعات وحروب اهلية اعتمدت على برامج تدريبية فاعلة لتوجيه المدرسين وتدريبهم على تبني سلوك التسامح واعطاء الطلاب الفرصة للتعبير عن انفسهم بصرف النظر عن جنسهم او ديانتهم أو قوميتهم أو لونهم وبث روح التعاون فيما بينهم عن طريق الاساليب التربوية والتخلص من العقل الاتباعي وصياغة عقل نقدي ، لان الانظمة التسلطية تعمل على صياغة العقل الاتباعي

٦.الخروج من الايديولوجيات التي تربى عليها بعض الافراد والجماعات وقد ثبت علميا ان ان من افضل طرائق خفض التعصب هو جعل الجماعات في موقف التعاون والتفاعل المشترك بحيث تستطيع كل جماعة ان تعرف اكثر عن الجماعة الاخرى

٧.بما أن الاستبعاد الاجتماعي يمثل مثل بعد اساسي من ابعاد التعصب الهوياتي فأن الحد منه يمثل عامل مهم في الحد من ظاهرة التعصب الهوياتي وهنا لا بد من صناع القرار والسلطات التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني التعاون من اجل الحد من الحرمان والفقر والبطالة التي تعاني منها المجتمعات علما ان ترسيخ العدالة والمساواة تمثل مداخل اساسية في خفض التعصب الهوياتي وتحقيق الامن الهوياتي

٨.النهوض بواقع الشباب العراقي من خلال الاسراع في في تنفيذ الالتزامات الواردة في استراتيجيات التخفيف من الفقر وسياسة التشغيل الوطنية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية. فضلا عن ذلك استثمار هؤلاء الشباب كونه يمثل هبة ديموغرافية داعمة للواقع التنموي بتوليد فرص وسياسات مؤاتيه للنمو الاقتصادي وما يترتب عليه من زيادة في معدل الدخل القومي، والذي ينعكس بصورة ايجابية على مستوى المعيشية للمواطنين.

٩.العمل على توجيه والزام المؤسسات التربوية و التعليمية وعلى مستوى المراحل كافة بإقامة نشاطات وفعاليات من محاضرات وندوات ومؤتمرات تحذير من مخاطر التعصب الهوياتي، فضلاً عن توجيه التشكيلين بإقامة المعارض الفنية التي تجسد ثقافة التسامح والانفتاح مع الآخر، علما كل هذا الفعاليات تكون بالتعاون مع المؤسسات التربوية والثقافية والمجتمع المدني. الى جانب ذلك لا بد من هذه المؤسسات ترسيخ قيم المواطنة، أما على صعيد التعليم العالي يشمل البرنامج جميع الجامعات والكليات الاهلية، فضلاً عن تشجيع البحث في هذا الموضوع من خلال رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه وتقديم الدعم الفني والمالي لها.

١٠.توجيه القنوات الفضائية وخاصة المحلية منها بتقديم البرامج الاسبوعية للتوعية بمخاطر التعصب الهوياتي وانعكاساته على المجتمع، مع عرض تجارب الدول التي عانت من هذه الازمة وكيف تم الحد من التعصب ضد الاخر، فضلا عن توجيه المختصين في الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع باعداد كراس او كتاب يركز التوعية بقضايا الهوية والتعصب وماهي الاجراءات للتعامل مع هذه القضايا. مع الاخذ بنظر الاعتبار اعتماد هذا الكراس ضمن المناهج الدراسية لتتحول هذه القضية ثقافة بين الناس.

١١.توجيه رجال الدين والسياسة لغرض توعية المجتمع بمخاطر الافكار المتطرفة من خلال المنابر الدينية والسياسية، وهذا يقع على عاتق كل رجل دين وسياسة وعلى مستوى المذاهب

والعرقيات كافة، وحث هؤلاء لتعزيز وحدة الصف بين المكونات الاجتماعية المتنوعية من اجل تعزيز ثقافة السلام والتعايش السلمي.

هوامش البحث

١ .طوني بينيت، واخرون، مفاهيم اصطلاحية جديدة : معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي،ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،٢٠١٠ ، ص٧٠١-٧٠٢.

٢. عزام امين، سيكولوجيا المهاجرين استراتيجيات الهوية واستراتيجيات التثاقف : دراسة تحليلية نظرية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، ديسمبر ٢٠١٦، ص٢٨.

٣. محمد شاعة ، المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية، مجلة حوليات ،جامعة الجزائر ، العدد ٣١، الجزء ٤، ص١٨٠.

٤. شيبان حنان، تأثير الطبيعة الانقسامية للمجتمع على الامن الهوياتي للدولة- اكراد العراق انموذجا، رسالة غير منشورة مقدمة الى جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٥.

٥شيبان حنان، مصدر سابق، ص٢٥.

٦. امارتياصن، الهوية والعنف، وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، عدد ٣٥٢، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٨، ص١٨.

٧. ناهدة عبدالكريم حافظ ، المشهد العراقي: جدلية العنف والتسامح ، بحث في كتاب شمران العجلي واخرون، ثقافة اللاعنف في التعامل مع الاخر ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٦٢.

٨. عبدالغني عماد، سوسيولوجيا الهوية جدلية الوعي والتفكك واعادة البناء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧ص٢٢٩.

٩. عبدالغني عماد المصدر نفسه، ص٢٣٠.

١٠. عبدالغني عماد، المصدر نفسه، ص٢٢٩.

١١.عبدالغني عماد، مصدر سابق، ص٢١٨.

١٢. عبدالغني عماد، مصدر سابق، ص٤٤.

١٣. شيبان حنان، مصدر السابق، ص٢٨.

١٤. صمويل هنتغتون ، من نحن ؟ المناظرة الكبرى حول امريكا، ترجمة ، احمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٥٩.

١٥. شيبان حنان ، مصدر سابق، ص٢٧.

١٦. شيبان حنان، مصدر سابق، ص٢٧.

١٧. فارس لورنيس ، سياسات الهوية واثرها على الاستقرار والمواطنة بين الـ"هم" والـ"نحن" المؤتمر الدولي الثامن للتنوع الثقافي، طرابلس ٢١-٢٣ مايو ٢٠١٥،

١٨. سامية ادريس، الطائفية وسياسة الهويات والتطييف، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، ايلول ٢٠١٤ ص٤٦.

١٩. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير: من تضميد الجراح الى التنمية البشرية، بيت الحكمة، العراق، ٢٠١١، ص٨٣.

٢٠. مصطفى حجازي ، الانسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، المغرب، ٢٠٠٦، ص١٠٧.

٢١. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، مصدر سابق، ص٧٧- ٧٨.

٢٢. مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي، مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور،ط٩، المركز الثقافي العربي، الدار البضاء المغرب، ٢٠٠٥ ،ص٣٩.

٢٣. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، مصدر سابق، ص٨٢.

٢٤. فارس لورنس، مصدر سابق، ص١١.

٢٥. سيار الجميل، الهوية الوطنية العراقية المعنى.. التحديات والمستقبل، مجلة مسارات، العدد الأول، السنة الثالثة، ربيع ٢٠٠٧م.

٢٦. عبدالغني عماد، مصدر سابق، ص٢٢٦.

٢٧. سعد سلوم، العنف ضد الاقليات في العراق: العوامل والمؤشرات، الفاعلون الاساسيون، بناء القدرات ونظام الانذار المبكر، مكتبة حقوق الاقليات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ، نيسان ٢٠١٦ ص٢٩.

٢٨. سعد سلوم ، مصدر سابق، ص٣٠.

٢٩. غيضان السيد علي، البنية الايديولوجية للعنف لدى الجماعات الاسلاموية، بحث منشور في سلسلة ملفات بحثية، الفلسفة والعلوم الانسانية، ٢٩ مارس، ٢٠١٠،، ص٦٣.

٣٠. غيضان السيد علي، المصدر نفسه، ص٥٨.

٣١. عماد الدين ابراهيم عبدالرزاق ، قراءة في مفهوم العنف السياسيى (حنه اريندت انموذجاً)، ص٣٦.

٣٢. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٧٦.

٣٣. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٩٩.

٣٤. علي هادي حميدي الشكراوي، النظام السياسي العراقي دراسة في الواقع والمستقبل، مجلة المستقبل ، العدد (٣)، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد ، ٢٠٠٦، ص١٦٥-١٦٦.

٣٥. برهان غليون، الطائفية في الصراعات العربية، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي حول المسألة الطائفية وصناعة الاقليات في المشرق العربي الكبير، ١٣-١٤-١٥ ايلول، سبتمبر ٢٠١٤، ص٢٩.

٣٦- علي زيد الزعبي ود. خلدون النقيب، بحث مقدم إلى ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: حالة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠-٢٣ أيلول ٢٠٠٤.

٣٧. برهان غليون، المصدر السابق، ص٣٠.

٣٨. علي عباس رضيو، الهوية الوطنية العراقية: الماضي-الحاضر-المستقبل، دائرة البحوث في مجلس النواب، بغداد، ٢٠١٤، ص٨.

٣٩. امارتيا صن ، مصدر سابق ، ص١٣.